موقف الاحزاب السياسية السودانية من اتفاق كوكادام ١٩٨٦م.

م.د. عبد القادر عبد الرحيم عطيوي

ديوان الوقف السني / دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية

Abdabdalkader69@gmail.com

الملخص:

إنَّ التطرق الى مفاصل اتفاق كوكادام ودراسة مسيرة الاتفاق وجزئياته وطريقة والفترات التي مر بها جزء من التاريخ السياسي الحديث للسودان حيث جدنا ان الاتفاق قد فشل في تحقيق النتائج المطلوبة منه وهي أولا تحقيق السلام الشامل بين الشمال والجنوب وكذلك التخلص من الحس الطائفي والحرب الطائفية المقيتة وقد جاء ذلك الفشل لعدة أسباب منها سيطرة القوى الإسلامية على دقة الحكم في السودان وعدم رغبة قوى الشمال بالاعتراف بحقوق الجنوب والهيمنة على الحكم . كل ذلك أدى الى فشل الاتفاق وانهيار السلام وعودة الحرب الاهلية مرة أخرى الى السودان .

الكلمات المفتاحية : (الأحزاب السياسية، اتفاق كوكادام، السلام الشامل).

The position of the Sudanese political parties on the 1986 Kokadam Agreement

dr.Abdul Qadir Abdul Rahim Attiwi
Diwan Al-waqf Al-sunni
Department of Religious Education and Islamic Studies

Abstract:

After completing the search. And after addressing the joints of the Kokadam agreement and studying the process of the agreement and its parts and the method and periods it passed through. We found that the agreement failed to achieve the results required of it, which is firstly achieving comprehensive peace between the north and south and secondly getting rid of sectarian feelings and the abhorrent sectarian war. Judgment. All of this led to the failure of the agreement, the collapse of peace, and the return of civil war again to Sudan.

Keywords: (political parties, Kokadam agreement, comprehensive peace).

المقدمة : لقد تناولنا في هذا البحث المتواضع احدى محاولات الحل السلمي الى إيجاد حل لمشكلة جنوب السودان الصعبة .

وكذلك تتبع المبادرات المتوالية للسلام وإعلان ذلك السلام بين الشمال والجنوب السوداني بعد سقوط

حكومة النميري بعد ثورة مارس ١٩٨٥ .

ومتابعة اتفاقيات السلام والاخفاقات التي كانت تصاحب تلك المبادرات جميعا . وهنا جاء دور اعلان

كوكادم ١٩٨٦ ليكون الحلقة الأقوى في تلك الحلقات من مبادرات السلام .

وتتبعنا الخطوات الأولى لذلك الاتفاق المهم في حركة السلام ومن خلال معرفة المواقف السياسية للأحزاب السياسية السودانية لهذه الإعلان وكذلك ماهي اراء تلك الأحزاب ومدى استجابتها الى عقد المؤتمرات الخاصة بالإعلان وكذلك مواقف القادة البارزين في تلك الأحزاب وارائهم وتطلعاتهم الى نتائج ذلك الإعلان المهم في حركة السلام السودانية الخاصه لجنوب السودان . ومن خلال ذكر البيان الصادر والذي جاء من خلاله دور المشاركين في الاجتماع وراي هؤلاء الأطراف وتحديدا الحركة الشعبيه في جنوب السودان وإبراز النقاط المهمة فيه .ثم يأتي بعد ذلك مواقف الأطراف المشاركة في ذلك المؤتمر وراي تلك الأحزاب السياسية المشاركة فيه .

المطلب الأول : بداية الطريق .

هكذا انعقد مؤتمر كوكادام في مارس ١٩٨٦في اثيوبيا ,في مدينة صغيرة (كوكادام) اضفت اسمها على ذلك اللقاء , الذي كان اول لقاء موسع يتم بين الأحزاب السودانية والحركة الشعبية . كان المؤتمر فرصة لاكتشاف نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف غير ان ضعفه الأساسي كان في ان تمثيله لم يكن شاملا لكل القوى السياسية , وموعده جاء متاخرا قرابة العام فلو تم مطلع الانتفاضة لأسعف الزمن المتحاورين

لتجسير هوة الخلاف ولكن رغم ذلك توصل المؤتمرون الى اتفاق لابد ان نستعيد تفاصيله كي نصل الى تقويم موضوعي لابعاده واسهامه في تأسيس أفكار كان يمكن ان تؤدي لابتداع حلول ملائمة للازمة . كانت المحادثات متشعبة والمشاورات طويلة لكنها افضت الى اتفاق بين كافة الأطراف على (الالتزام المطلق بالخيار الديمقراطي .. وخلق سودان جديد يكون متحررا من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التمايز والتفاوت) واكد المجتمعون ان العمل لتحقيق هذه الغاية يبدا بعقد المؤتمر الدستوري القومي وان المتطلبات الرئيسية التي تهيئ مناخا صالحا لعقد ذلك المؤتمر هي :

*التزام كافة القوى السياسية بان القضية المطروحة للنقاش هي (مشاكل السودان الرئيسية) وليست (قضية الجنوب) .

*رفع حالة الطوارئ .

*الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣.

*العمل بدستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ بديلا لدستور ١٩٨٥ م الذي وضعه المجلس العسكري بالتشاور مع مجلس الوزراء الانتقالي الغاء الاتفاقات العسكرية بين ليبيا ومصر والتي تمس سيادة السودان (الإشارة هنا الى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان الموروثة من عهد نميري واتفاقية التعاون العسكري بين ليبيا والسودان التي وقعها وزير الدفاع في الفترة الانتقالية , اللواء عثمان عبدالله في طرابلس) وكانت الحركة ترى ان الاتفاقيتين موجهتان ضدها وتوفران دعما عسكريا لحكومة السودان لمحاربتها .(١)

واذا كانت هذه النقاط لم تثر جدلا بين المتفاوضين , لان جلها كان جزءا من برنامج الانتفاضة , فان نقطة الخلاف الرئيسية التي لم يتمكن المتفاوضون من حسمها تلك النقطة كانت تمديد اجل الفترة الانتقالية وتاجيل الانتخابات .(٢)كانت حجة الحركة ان

يستحيل اجراء انتخابات في الجنوب يقوض الوحدة الوطنية ويحرم الحكومة من الشرعية وان الانتخابات يجب ان تأتى بعد الوفاق السياسي الشامل لا قبله وكان رأى حزب الامة ان الفترة الانتقالية تميزت بالاضطراب وبالخلافات داخل مجلس الوزراء , وبالخلافات بين المجلس العسكري ومجلس الوزراء , وان هذا الاضطراب أدى الى عجز والى شلل في الحكومة والى فشل في تنفيذ اهداف الانتفاضة , ولذلك لابد من تجاوز تلك الفترة بعجزها وشللها واضطرابها وان الحكومة التي تستند على انتخابات , حتى ولو كانت جزئية , يمكن ان تكون حكومة قومية ومنسجمة تستطيع ان تنفذ التزاماتها .(٣)

لم يستطع أي طرف ان يقنع الاخر برؤيته ولذلك تم الاتفاق على وسط مؤداه ان يشير بيان المؤتمر الى وجهه نظر الحركة الشعبية وان ينعقد اجتماع لاحق لمواصلة الحوار وجاءت صياغة هذا البند في الاتفاق تعكس حقيقة الخلاف حوله .

يقول البند ((تعتقد الحركة الشعبية والجيش الشعبي بان الالتزام العام من قبل كافة القوى السياسية والحكومة الحالية (الانتقالية) بان تحل الحكومة المذكورة نفسها لتقوم مكانها حكومة وحدة وطنية مؤقتة جديدة , تمثل كافة القوى السياسية , بما في ذلك جيش التحرير الشعبي وحركة التحرير الشعبي والقوات المسلحة , وفقا لما سيتم الاتفاق عليه في المؤتمر المقترح , هو مطلب ضروري لعقد المؤتمر الدستوري وبناء على ذلك اتفق الجانبان على ارجاء الموضوع لمزيد من المناقشات في المستقبل القريب)).(٤)

لا نحتاج الى قول ان ذلك (المستقبل القريب) لم يات ابدا ولم يتم أي اجتماع جديد بين هذه القوى وجرت الانتخابات في موعدها المحدد وهذا البند يعكس حقيقة ذلك الخلاف .

المطلب الثاني: مسيرة الاجتماع .

أولا: الخطوة الأولى .

لقد نسب البيان للحركة الشعبية وحدها فكرة تمديد الفترة الانتقالية وربط مصيرها بلقاء لاحق كان المجتمعون يدركون ان احتمالات حدوث ضعيفة , ولكن ذلك كله لم يثنهم عن وضع اجندة المؤتمر فلقد اتفقوا على ان يعقد المؤتمر تحت شعار (السلام –العدالة – الديمقراطية – المساواة) وان يتضمن جدول اعماله النقاط التالية دون حجر على إضافة اية نقاط أخرى يراها المتفاوضون (٥):-

١- مشكلة القوميات في السودان .

٢-حقوق الانسان الأساسية.

٣- المسالة الدينية وعلاقة الدين بالدولة .

٤نظام الحكم .

٥-التنمية غير متوازنة .

٦-الموارد الطبيعية (كان البترول في ذهن المتفاوضين)

٧-وضع القوات النظامية والترتيبات الأمنية .

٨-مشاكل الثقافة والتعليم ووسائل الاعلام الجماهيري .

٩-السياسة الخارجية .

لم يتطرق المجتمعون الى تفاصيل هذه القضايا والخلافات المحتملة حولها ,لان ذلك كان بالطبع هو مهمة المؤتمر الدستوري , وكانوا يدركون تباين الآراء حولها ولكنهم كانوا يؤملون ان الاخذ والعطاء في اطار المؤتمر المقترح قد يؤدي الى وفاق وطني , غير ان اعلان كوكادام في ظروفه تلك لايمكن اعتباره اكثر من تعبير عن النوايا من جانب المشاركين فيه اكثر من ان يكون ميثاق عمل قابل للتنفيذ , ذلك لان العقدة الأساسية فيه كانت هي فكرة تجاوز الانتخابات وتأسيس فترة انتقالية جديدة , وهي

فكرة رفضتها سلفا أحزاب الشمال .(٦) لم يكن في الاجندة جديد , فهي تردد نقاط الخلاف التي يعرف الجميع انها ظلت دوما مطروحة في الساحة منذ ان نشأت الازمة وان الآراء في اطارها تتباين وانها جميعا قابلة للنقاش , ولكن حجر الزاوية في مشروع كوكادام كان طرح الحركة الشعبية الذي اوجزه الميثاق في قيام (حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما في ذلك الحركة الشعبية وجيشها والقوات المسلحة) وهو طرح كان مرفوضا من كل الأحزاب الكبيرة التي تريد ان تنهي الفترة الانتقالية بانتخابات تؤسس لها شرعية جديدة , لا بفترة انتقالية جديدة وحكومة انتقالية جديدة –ولذلك كانت الانتخابات هي الإعلان الرسمي عن وفاة ميثاق كوكادام .(٧)

من هذا يتضح ان الفترة الانتقالية حفلت بنقاش كثير ومتشعب حول قضية الحرب في الجنوب وضرورة وقف نزيف الدم , غير انها على ارض الواقع لم تحقق نتائج ملموسة , فلقد ظلت الحرب مستمرة دون توقف , وظلت المعارك تدور وغاية ما تم التوصل اليه كان اتفاق كوكادام , وهو لم يكن محاولة لحل المشكلة ولا وصفة لعلاج الازمة ولكنه (اعلان نوايا) غاية ما يهدف اليه هو تهيئة الجو المناسب للأطراف المتصارعة لكي تجلس الى المائدة الحوار , وقد تم التوصل اليه بعد ان اذنت شمس الفترة الانتقالية بالمغيب وانشغلت القوى السياسية المختلفة بالانتخابات والاستعداد للوضع الدستوري القادم الذي سيعقبها .(٨)

لذلك كله طغت انباء الانتخابات أولا , ثم مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة من بعد على كل حديث حول مضمون اعلان كوكادام او مصيره , وكان هذا يعني –عمليا– سقوط اهم بند في اعلان كوكادام وهو تشكيل حكومة قومية جديدة لفترة الانتقالية جديدة تشارك فيها الحركة الشعبية , ذلك لان الانتخابات دشنت نهاية الفترة الانتقالية وتحركت بالبلاد نحو شرعية دستورية تقوم على نتيجة الانتخابات الجزئية , كما أدت بالضرورة الي تهميش دور التجمع النقابي الذي قاد الانتفاضة والذي كان اكثرالقوي السياسية

تحمسا لاطروحات كوكادام والتزاما بالحل السلمى القائم على الحوار والذي نجح في إقامة علاقة حميمة مع الحركة الشعبية .

*اعلان كوكادام كان في حقيقته (تجميدا) للازمة السودانية ريثما يتواصل الحوار الوطني عبر المؤتمر الدستوري الشامل بحثا عن حلول للقضايا المطروحة على طاولة المفاوضات . كان–أيضا–محاولة لتوفير الظروف الملائمة التي ترى الحركة انها لازمة لادارة الحوار , واهمها تجميد قوانين سبتمبر وإلغاء الاتفاقات العسكرية مع مصر وليبيا وتمديد الفترة الانتقالية ووقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارى . غير ان هذه القضايا بدورها لم تكن تحتل مركزا متقدما في (اجندة) الأحزاب وهي تخوض معركة الانتخابات , وما كان ثمة اتفاق حولها او رؤية بالنسبة لها , خاصة وان الانتخابات تعني تغييرا كبيرا في ميزان القوى الداخلية , تكون الغلبة فيه لرأي الأحزاب لا لتوجهات القوى النقابية , والأحزاب التي الت اليها السلطة او نالت عددا كبيرا من مقاعد الانتخابات كانت لها رؤى مختلفة حول التعامل مع القضية وحول كوكادام نفسها .(٩)

ثانيا : رؤية الأحزاب حول البيان .

حزب الامة شارك في محادثات كوكادام ووقع ممثلوه على الإعلان ولكن الحزب كمؤسسة لم يلتزم به , وكان رأى رئيسه ان ممثلي الحزب لم يجروا مشاورات كافية مع القيادة قبل التوقيع , وكان من رأيه انه لا سبيل لتمديد الفترة الانتقالية وانه لابديل لشرعية تقوم على الانتخابات , وهو قد تعامل مع اجتماعات كوكادام بحسبانها عملا تمهيديا قد يساعد الحكومة القادمة التي سيكون دور الحزب فيها رئيسيا ولم يتعامل مع الإعلان كأمر نهائي في حد ذاته او كالتزام لابد من الوفاء به . على احسن الفروض كان الإعلان – بالنسبة لقيادة حزب الامة – يشكل مؤشرا يوضح القضايا الخلافية التي ينبغي ان يحسمها المؤتمر الدستوري .(١٠)

الحزب الاتحادي منذ البداية لم يتحمس للاتصالات الجارية ولم يشارك في اجتماعات كوكادام وبالتالي لم يوقع على إعلانها ولم يلتزم بما اسفرت عنه . كانت له تحفظاته إزاء بعض بنود الاتفاق مثلما كان ينظر اليه في اطار مناورات توازن القوى في الوضع البرلماني الجديد.

الجبهة القومية الإسلامية كانت ضد اجتماعات كوكادام واعلانها وهي تعتبر كل النقاط التي احتوى عليها (شروطا) تمليها الحركة , وانه لابد من الدخول في الحوار دون أي شروط مسبقة , وكانت ترفض أي تجميد او مساس بقوانين سبتمبر ١٩٨٣ الا بعد إجازة قوانين جديدة مستمدة من الشريعة الإسلامية .(١١)

على الجانب الاخر كانت الأحزاب الجنوبية , وتضامن قوى الريف والتجمع النقابي يرون ان المدخل الوحيد لوقف نزيف الدم في الجنوب وتحقيق السلام هو الالتزام التام بمقررات كوكادام والسعي لتنفيذ الاتفاق وتمديد الفترة الانتقالية , ولكن هذه القوى لا تملك وزنا انتخابيا تفرض به رؤيتها . كان الحزب الشيوعي مساندا لإعلان كوكادام ولكنه كان يرى كما اتضح من حديث سكرتيرة العام (الأيام ٢٤ يوليو ١٩٨٦) انه (اعلان سياسي للنوايا وتلخيص لرغبة الأطراف في الوصول لحل سلمي – فلا هو قرار حكومي ملزم ولا هو الكلمة النهائية لحل القضية , لكنه حصيلة لجهد سياسي كبير يجب ان يستمر ويمتد) – على ان الوزن النيابي للحزب الشيوعي في الحكومة البرلمانية ما كان يوفر له القوة الضاغطة برلمانيا في هذا الاتجاه .(١٢) اما الحركة الشعبية –على البعد – كانت تأمل ان يحقق اعلان كوكادام نقلة نوعية , وكان املها يتركز على مساندة (حزب الامة) للاتفاق اذ انها تعتقد ان حزب الامة , باعتباره قد وقع على الإعلان , مطالب بان يسانده ويعمل على تنفيذه – وهذه نقطة اثارها جون قرنق بشدة عند اول لقاء له مع السيد الصادق المهدي في اول اجتماع انعقد بينهما اخر يوليو عام ١٩٨٦ , بعد أسابيع من تشكيل الحكومة البرلمانية , وأشار لها بمرارة

في مناسبات عديدة وانعكست على جو تلك المحادثات , التي استمرت بين الصادق وقرنق منفردين في اديس ابابا على مدى تسع ساعات .(١٣) لقد جرت الانتخابات ولما يجف المداد الذي كتب به اعلان كوكادام وفاز حزب الامة بأغلبية المقاعد يليه الاتحادي الديمقراطي فالجبهة القومية الإسلامية وبدا كانما التاريخ يعيد نفسه والأحزاب تبحث عن أسس لتحالفات جديدة لتنشئ اول حكومة ديمقراطية بعد غيبة امتدت ستة عشر عاما .

لذلك فان قضية الجنوب أصبحت واحدة من عدة قضايا شغلت الأحزاب في اعقاب ظهور نتائج الانتخابات بدءا من البحث عن صيغة للتحالفات المنتظرة , وأسلوب لتوزيع المقاعد الوزارية , واتفاق على خطوط عريضة لسياسة الحكم , واستغراق في تفاصيل تضيع الجهد والوقت , لم يكن الجنوب الا واحدا من هموم الساعة لإرساء قواعد السلطة الجديدة ولذلك فان حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي , عندما وضعا ميثاق تحالفهما , اكتفيا بعموميات عن الجنوب لا ترسم منهجا ولا تحدد وسائل . قال ميثاق (حكومة الوحدة الوطنية) الذي اجازه حزب الامة والاتحادي الديمقراطي في ابريل ١٩٨٦ عن الموقف من الجنوب ((الاعتراف بان لسكان الأقاليم , وخاصة الجنوب , قضايا ملحة تتطلب حلولا عاجلة في اطار قومي وعبر الحوار الديمقراطي ولذلك فإننا ندعو زعماء الحركة الشعبية لتحرير السودان وكافة الذين يحملون السلاح الى وقف القتال فورا والإسراع الى مائدة المفاوضات دون محاولة فرض شروط مسبقة , واتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لعقد المؤتمر القومي الدستوري بأسرع فرصة ممكنة)).(١٤)

كان هذا قصارى الجهد الذي بذله الحزبان في رسم سياسة الحكومة المقبلة تجاه الجنوب وهو يشكل حلا وسطا بين موقف الاتحادي الرافض لإعلان كوكادام وحزب الامة المشارك في وضع الإعلان غير ان الإشارة الى (الشروط المسبقة) أعطت

الانطباع للحركة الشعبية ان حزب الامة قد تخلى عن موقفه في كوكادام وانه تبنى توجه الجبهة الإسلامية القائل بان ما طالبت به الحركة من توفير الجو المناسب لعقد المؤتمر الدستوري انما هو (شروط مسبقة) , وهو ما كان يردده الحزب الاتحادي أيضا .قد أصدرت الجبهة القومية الإسلامية مشروعها الذي تقترحه لحكومة وحدة وطنية او حكومة قومية في ذات الاطار كمقترح بديل لمقترح الحزبين , حتى يتم التداول حول المشروعين بين الأحزاب الراغبة في المشاركة في حكومة قومية .صدر مشروع الجبهة بعد مشروع الامة والاتحادي بيومين (٢٩ ابريل ١٩٨٦) وقد نص على الاتي حول قضية الجنوب (الإسراع بعقد مؤتمر السلام لتسوية مشكلة الجنوب وسائر المشكلات الإقليمية ودعوة كل القوى السياسية في الجنوب داخل البلاد وخارجها للمشاركة فيه , والسعي لتقديم عرض سمح تجتمع عليه كل القوى السياسية بالداخل تخاطب به حركة العقيد جون قرنق من اجل وقف القتال والتداعي الى مائدة المفاوضات دون إصرار على شروط مسبقة او على حسم العسكري لقضايا الوطن).(١٥)

ولا يبدو ان هناك فرقا كبيرا بين الصيغتين , غير ان الجبهة لا تتحدث عن مؤتمر دستوري انما عن (مؤتمر السلام) لأنها ترى (ان القضية ليست دستورية , انما هي قضية حرب نشبت بسبب ان موقف أحزاب الشمال الرئيسية الثلاثة قد توحد إزاء النظر الى اعلان كوكادام بحسبانه شروطا مسبقة , وسيكون لهذا الفهم اثره في تعامل الحركة مع الحكومة التي يقودها حزب الامة , كما سنرى عند لقاء قرنق في اديس ابابا مع الصادق المهدي , رئيس الوزراء المنتخب .

غير ان السيد الصادق المهدي بعد ان اطمأن لتمتع حزبه بالأغلبية البرلمانية لم يكن يتحرك في اطار الداخل وحده , ولا في اطار اعداد المواثيق لحكومة وطنية داخلية فقط , لكنه كان يرى ضرورة الى الحركة في عدة محاور في وقت واحد , فاذا كان قد سعى

من خلال هذا الميثاق ان يصل الى اتفاق لتحالف داخل الحكومة الجديدة , فانه كان يرى ان تمتد حركته الى دول الجوار , خاصة أوغندا واثيوبيا , لتجفيف منابع الدعم للحركة الشعبية , والى العقيد قرنق لمعرفة إمكانية إقناعه بالمشاركة في الحكومة الجديدة , والى القوات المسلحة لحثها على ان تلعب دورها في المواجهة العسكرية حتى تفاوض الحكومة من موقع قوة , ولذلك لم يكن غريبا ان تؤثر خلفية الاحداث وهذه التحركات على علاقة الحكومة بالحركة , كما تؤثر عليها سلبا المعارك التي تخوضها قوات الحركة الشعبية في ميادين القتال .

لقد راي رئيس الوزراء , قبل ان يشكل حكومته , ان يجري اتصالا مع رئيس الحركة الشعبية ليحدد إمكانية إقناعه بالمشاركة في الحكومة الجديدة منتخبا شرطة الوارد في اعلان كوكادام الذي , يهدف الى تمديد الفترة الانتقالية وتاجيل الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية .(١٦)

كان راي رئيس الوزراء ان الانتخابات قد تمت وقد تأسست الان شرعية جديدة , وعلى الحركة الشعبية ان تأخذ هذه الحقائق في الاعتبار وتتجاوز هذا الشق من اتفاق كوكادام . ولذلك سارع للاتصال بالحركة قبل تشكيل الحكومة الجديدة ليسال قائدها عدة أسئلة منها :

-هل هو على استعداد للمشاركة في الحكومة الجديدة ؟

-واذا لم يكن على استعداد للمشاركة في هذه الحكومة ... فاي وضع حكومي يرغب في التعامل معه في الخرطوم ؟

- ماهو راي الحركة في الظروف التي ينبغي توفرها لعقد المؤتمر الدستوري ؟

-وهل هناك إمكانية لاجتماع مشرك بينهما لبحث الازمة (راجع منصور خالد : الحكومة التي يستحقون).(١٧)

المطلب الثالث : انهيار الاتفاق وتقويضه

أولا: انهيار الاتفاق وتقويضه

على الرغم من ان الحركة الشعبية رحبت بالاتصال بالاطراف الأخرى واعتبرته بادرة طيبة , الا ان ردها عليه كان سلبيا فهي قد أوضحت لرئيس الوزراء ان اجراء الانتخابات كان تنكرا لاعلان كوكادام الذي وقع عليه حزبه , وان الانتخابات الناقصة التي لم تشمل مناطق الجنوب لاتنتج الا شرعية ناقصة وتكرس نظاما يتجاهل اهل الجنوب , وان المخرج كان في قيام حكومة الاجماع الوطني التي نادي بها اعلان كوكادام حتى تجري الانتخابات بعد تحقيق السلام , وهم بالتالي لايعترفون بالحكومة القائمة كحكومة شرعية انما يتعاملون معها كحكومة (امر واقع) ولن يشاركون فيها . لقد حكم هذا الموقف علاقة الحركة بالحكومة فترة طويلة , وانعكس على اللقاء الذي تم بين الصادق المهدي والعقيد حون قرنق اخر يوليو ١٩٨٦ . على ان السيد الصادق المهدي واصل مساعيه على المحاور الأخرى , السياسية والدبلوماسية والعسكرية , فطاف على وحدات الجيش في المناطق الحدودية حاثا إياها على حماية ام السودان والتصدي لهجمات المتمردين والحاق الهزيمة بالتمرد حتى تتفاوض الحكومة من موقع قهوة , كما كرر هجومه على حركة التمرد واصفا إياها بعدم الجدية , وانتهز فرصة مشاركته في مؤتمر رؤساء دول شرق افريقيا خلال شهر يوليو١٩٨٦ في نيروبي لإجراء اتصالات مع كينيا وأوغندا وزائير محاولا كسب مساندتها او على الأقل تحييدها في الصراع السوداني , وبالمقابل واصلت الحركة نشاطها العسكري الذي وصل بقواتها خلال شهر يوليو الى اعتاب مدينة جوبا , وهي تطارد افراد قبيلة المندري , حيث تصدت لها القوات المسلحة وابعدتها عن المدينة , كما ظلت تواصل هجومها السياسي على الحكومة عبر بياناتها واتصالاتها الدبلوماسية مع دول الجوار .(١٨)

كان ذلك هو الجو السائد اخر يوليو عام ١٩٨٦ , عندما قاد الصادق المهدي , رئيس الوزراء , وفد السودان الى قمة اديس ابابا . كان في اجندته ان يتم اول لقاء له مع العقيد جون قرنق وهو لقاء مهدت له اتصالات سابقة اجراها ونشاط قام به مبعوثون من التجمع الوطني , الذي ظل على اتصال بالحركة مرتبطا معها بإعلان كوكادام رغم اجراء الانتخابات وتغيير السلطة في الخرطوم وقد سافر وفد منه الى اديس قبيل سفر رئيس الوزراء . كان اللقاء الأول بين رئيس الوزراء وقائد الجيش الشعبي مثيرا اذ ان العقيد جون قرنق , كان يطعن في شرعية حكومة قامت على أساس انتخابات ناقصة , ويصر على الا يلتقي بالصادق بوصفه رئيسا للوزراء ولكنه لايمانع في ان يلتقيه كرئيس لحزب الامة , وقد قبل رئيس الوزراء ذلك وحاول ان يكسر حاجز التعنت – كما وصفه – الذي يبديه الطرف الاخر , كما اصر العقيد جون قرنق على ان يحضر الاجتماع معهما بعض قيادات الجانبين والتجمع وقد تم ذلك بالفعل ودام هذا الاجتماع معهما بعض قيادات الجانبين والتجمع وقد تم ذلك بالفعل ودام هذا الاجتماع الموسع زهاء الساعتين قبل ان يتحول الى اجتماع مغلق بين الرجلين ليستمر سبع ساعات أخرى .(١٩)

لقد تركز موقف الحركة , منذ البداية , على اعلان كوكادام وتنكر رئيس الوزراء وحزبه له رغم التوقيع عليه , واصراره على انتخابات حزبية لا تشمل الجنوب كله , وتأسيسه لشرعية حكومته على ضوء تلك الانتخابات , وكان رد رئيس الوزراء ان الفترة الانتقالية كانت عاجزة وقلقة ولابد من تجاوزها , وان وجود شق عسكري للانتفاضة كان لابد من انهاء وضعه والتخلص من التركيبة العسكرية \المدنية لتنشا السلطة المدنية الخالصة .(٢٠)

ويضيف رئيس الوزراء ان الطرف الثاني المشارك في الحكومة –الحزب الاتحادي الديمقراطي – لم يكن طرفا في كوكادام ولايمكن ان تفرض عليه الحكومة نتائجها وان الحزب الأكبر في المعارضة – الجبهة القومية الإسلامية –يعارضها .

وان حزب الامة وحده لايملك القوة النيابية لفرضها – ورغم ذلك فان الحركة الشعبية ظلت عند موقفها الذي يحمل حزب الامة مسئولية اجهاض اتفاق كوكادام . وعلى الرغم من ان تفاصيل مادار في اجتماع الساعات التسع بين العقيد جون قرنق والصادق لم ينشر , فالواضح ان ذلك الاجتماع لم يحقق الا نجاحا جزئيا ذلك ان الحركة , إضافة لتحفظها على الانتخابات , كانت تتهم الحكومة بعدم الجدية في تصفية اثار مايو . لعل النقطة الإيجابية الوحيدة التي انتهى اليها الاجتماع هي وعد رئيس لبوزراء بان يلتزم خلال فترة وجيزة بإلغاء قوانين سبتمبر وسن قوانين بديلة لها لكن تفسير (القوانين البديلة) سيظل موضع خلاف . اذ ان رئيس الوزراء لم يكن راغبا في او قادرا , بحكم وضعه كزعيم لطائفة دينية , على اصدار قوانين لاتاخذ الشريعة في الاعتبار . (٢١)

كان نقده لقوانين سبتمبر ينصب على انها تشويه للإسلام وان القوانين البديلة ينبغي فقط ان تزيل ذلك التشويه , فيما كانت الحركة الشعبي تتطلع للعودة الى قوانين ١٩٧٤ كما افصحت عن ذلك مجموعة الأحزاب الافريقية في الداخل عبر بيانات عديدة . غير ان الذي نسف اتفاق اديس بين المهدي وقرنق لم يكن الخلاف في الرؤى بين الجانبين حول هذه القضايا وانما كان وقوع حادث عسكري مريع عندما اسقطت قوات الحركة الشعبية طائرة مدنية , تابعة للخطوط الجوية السودانية , قرب مدينة ملكال , بعد أيام من اجتماع الصادق اقرنق , وإعلان الحركة مسئوليتها عن الحادث واحتجاجها بانها أعلنت المنطقة التي تحركت فيها الطائرة المدنية منطقة حرب . (٢٢)وقد راح ضحية هذا الحادث ستون شخصا وكان رد الفعل في الشارع السوداني عنيفا ومعاديا للحركة ,

قضي على كل امل في تواصل الحوار , على الأقل الى ان تهدأ الخواطر وهكذا نسفت الانتخابات مبادرة كوكادام ونسف الصاروخ اجتماع اديس ابابا وعادت القضية للمربع الأول وارتفعت دعاوى القتال وطبول الحرب تدق من جديد وتوالت الاحداث .

ثانيا : محاولة ترميم الصداء بين الأطراف

عد الحوار الذي دار بين القوى السياسية المختلفة في كوكادام من ٢٤ اذارعام ١٩٨٦ حتى ٢٨\اذار\١٩٨٦ احد انجازات حكومة التجمع الوطني للانقاذ القومي مع حركة تحرير الشعب السوداني ... والجيش الشعبي لتحرير السودان ، وقد ضم الاجتماع القوى السياسي الشمالية والتي تبلغ وفدها ٢٧ قيادة ، بجانب نعمات مالك احدى القيادات النسائية النقابية وقد ضمت تلك القوى حزب الامة ، والحزب الشيوعي السوداني ، وحزب البعث ، الناصريين ، واتحاد القوى الوطنية ، وشارك من القوى النقابية ، التجمع النقابي والذي اشتمل على جميع النقابات .(٢٣)

بينما ضم وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان ٣ قيادة جنوبية وضم الوفد ثلاث سيدات ، حضر جون قرنق الاسبوع الاول واقبل نائبه كارينبو ، ووليم نوت ، واروك طن الحوار ،وتغيب عن الحضور مقاطعا المؤتمر الذي عقد في كوكادم كل من الحزب الاتحادي الديمقراطي ، والجبهة الاسلامية القومية ، ويعتبر لقاء التجمع الوطني للإنقاذ والجيش الشعبي احد اهم المرتكزات الاساسية التي جعلت كلا الطرفين يتعرفان على رؤية كل منهما في حل المشكلة وبعد حوار طويل اعلن بيان كوكادم وكان على النحو التالي : اشاروا برفض كل الديكتاتوريات والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطي ، وانطلاقا من الاقتناع بانه من الضروري خلق سودان جديد يتمتع فيه كل مواطن سوداني بالحرية المطلقة من التعليم والقضاء على الجهل والمرض ، بالاضافة الى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية . وراوا ان يكون السودان الجديد متحررا من العنصرية ، والقبلية ، والطائفية ، وجميع التميز والتفاوت ، وذلك يستوجب وقف نزيف

الدم الناتج عن الحرب في السودان ويعتبر ذلك مبدا لعقد المؤتمر الدستوري القومي واتفقوا ان يكون البيان الصادر من المؤتمر على النحو التالي:- (٢٤)

١- على الجميع القوى السياسية والحكومية الحالية التزامهم بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس مايرى باسم مشكلة جنوب السودان ، بل قضية تخص السودان عامة .

٢- رفع حالة الطوارئ

٣- الغاء قوانين ايلول ١٩٨٣م وكل القوانين الاخرى المقيدة للحريات .

٤- العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل في عام ١٩٦٤ حتى انعقاد المؤتمر الدستوري ويتم بعدها تقرير نوع الدستور الجديد.

٥- الغاء الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الاخرى والتي تمس السيادة الوطنية للسودان

٦- السعي المستمر بين كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف اطلاق النار. ورات الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ضرورة حل الحكومة الحالية نفسها وان يحل محلها حكومة وحدة وطنية قومية جديدة تمثل جميع القوى السياسية بما في ذلك جيش تحرير الشعب السوداني – حركة تحرير الشعب السوداني .(٢٥) ويلاحظ ان اجندة المؤتمر الدستوري اشتملت على القضايا التي طرحها جون قرنق مثل مشكلة القوميات والتي رأى قرنق انها اصبحت لا تخص الجنوب فقط بل الشرق والغرب ، وايضا قصة العلاقة بين الدين والدولة وهي الاتجاهات التي سعي اليها قرنق لخلق سودان علماني لا علاقة له بالأصولية الاسلامية ، ولعل اغلب تلك الاتجاهات شملتها في مرحلة ما في تاريخ السودان نصوص اتفاق اديس ابابا ١٩٧٢ . (٢٦)

وبالتالي فان التوجه الذي استقر عليه الراي في مناقشة الامور في مؤتمر الدستوري كنظام الحكم السوداني اذ تتم معرفة العلاقة بين المركز والاقاليم وايضا قضايا التنمية

المتوازنة ، يؤكد ان القوى السياسية المختلفة في السودان اقتنعت بالرؤى المختلفة التي طرحتها الحركة ، حتى انه اعيد رؤية تعريف الهوية بين الشمال والجنوب ، وهنا يمكن القول ان التوجهات الجديدة للقوي السياسية المختلفة في السودان ادركت ابعاد المشكلة السودانية والطريق الى حلها وقبول الرؤى المختلفة لقوي التمرد في السودان ، وهذا يعني دون شك رؤية جديدة في حل المشكلة الجنوبية ، ولكن هل يمكن القول انهم امتلكوا ارادة الحل والمثابرة والنصر .(٢٧) لذلك فان مؤتمر كوكادام جمع القوى السياسية المختلفة في حوار عن مستقبل السودان السياسي وقضية جنوب السودان وهي الشيء الذي افتقد طويلا بعد تحطيم النميري اتفاق اديس ابابا ١٩٧٢ اذ تاه الحوار وغابت الديمقراطية في السودان وزج بالقيادات الجنوبية المعارضة للتقسيم الى المعتقل واصبحت لغة المدافع والبندقية هي الحوار الوحيد بين الشمال والجنوب ،وجاء المؤتمر و فتح المجال لطاولة المفاوضات لمناقشة قضايا السودان المختلفة واصبح هناك طرح جديد بمفهوم جديد عن قضايا السودان عامة ، وجعل قرنق يوافق على الحوار بالحضور وتخلي عن عناده ، واعقب ذلك مبادرات سلمية عديدة ولقاءات علمية في اطار من المؤتمرات المختلفة اثارت رؤى كثيرة وجعلت العالم يدرك انه يمكن ان يكون هناك حل سوداني للمشكلة .(٢٨)

لكنه في نفس الوقت لا يمكن اغفال دور الجبهة الاسلامية القومية والتي رفضت الحضور وتصلبت في رايها واعتبرت الاقتراب من قوانين ايلول هو طلاقا بائنا بينها وبين القوي السياسية المختلفة ، وكان لذلك ابلغ الاثر على الحركة السياسية السودانية ، اذ اعتبرت الجبهة الاسلامية القومية اي حل لمشكلة جنوب السودان غير مؤسس على الشريعة الاسلامية لن يكون لها وجود في السودان .

وبالتالي وقفت حجر عثرة في سبيل الوصول لحلول جذرية رافضة مجرد تجميد قوانين الشريعة الاسلامية او تقلصيها .... مما اعطى ذريعة قوية التمرد في الجنوب من الاستمرار في موقفها المتشدد بجانب الاساءة لسمعة السودان.(٢٩)

وفي نهاية الامر كانت الساحة السياسية الشمالية السودانية تؤكد دائما ان الجنوب هو الورقة الرابحة على الساحة الانتخابية السودانية ،حيث فضلت القوى السياسية في الشمال وخاصة الصادق المهدي التعجيل بالعملية الانتخابية في السودان لوجود شكل حكومي ولعل منهجية الصادق وحزب الامة كانت تسعى لتولي الحقيبة الوزارية ، حيث رات بعض القوى السياسية ضرورة العمل على ان يتم عقد المؤتمر الدستوري في السودان قبل الانتخابات ، واسست تلك الرؤية على ضرورة البحث عن رؤية سياسية جديدة في مختلف انحاء السودان ودستور جديد ،وتصورت تلك القوى انه انطلاقا من اعلان كوكادم سيعم السلام انحاء السودان .(٣٠) لكن القوى النقابية السودانية ،وتيار الصادق المهدي رافضا ذلك تماما بحجة انه يمكن ان يستمر العسكر في السلطة ، ويجب الإسراع بالانتخابات .اجريت بعد ذلك العام الانتقالي الانتخابات في عام ١٩٨٦ م الا ان تلك الانتخابات ورغم بعدها من الانتخابات الماضية رسخت ظواهر الديمقراطية الاولى ، وكالاتي (٣١):

١- كان الفائز في هذه الانتخابات هما حزبا الامة والاتحاد الديمقراطي .

٢- لم يحرز اي حزب اغلبية مطلقة تؤهله لتشكيل حكومة منفردا مما جعل الحكومة ائتلافيه

٣- كانت المشاركة الجنوبية غير متكاملة اذ لم تجر الانتخابات في ٤٢ دائرة من دوائر الجنوب من جملة ٦٨ دائرة كما انتخب العديد من الدوائر الستة والعشرون ببضع مئات من الاصوات فقط وفي دائرة واحدة من هذه الدوائر باعالي النيل كان عدد الذين شاركوا بالتصويت هم رجال وضابط حامية المدينة فقط ، علاوة على ذلك احتفظت

الحركة الاسلامية بثلاثة مقاعد من مقاعد الخريجين السبعة المخصصه للجنوب الامر الذي ادانه العديد من الجنوبيين .(٣٢)

وطوال المدة من١٩٨٦-١٩٨٩ سعت الحكومة المدنية الى البحث عن حل المشكلة من خلال تصعيد الحرب ومحاولة فرض الاندماج الطائفي الاكراهي ، وفشلت كافة المفاوضات التي جرت بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ، نتيجة الصراع بين الاحزاب الشمالية – وبالذات الحزب الاتحادي ، وحزب الامة ، والجبهة القومية الاسلامية – حول تجميد العمل بالشريعة الاسلامية من عدمه .

وقد جاءت نتيجة الانتخابات للقوى السياسية في السودان على النحو التالي :

حزب الامة ١٠١ صوت، الحزب الاتحادي ٦٣ صوتا ، والجبهة الإسلامية القومية ٥١ صوتا ،الحزب الشيوعي ٣ أصوات ونتيجة لذلك رات الحركة الشعبية لتحرير السودان ان الأمور تسير في غير صالح حل المشكلة السودانية وخاطبت الصادق بان الحركة كانت قد طالبت بتاجيل الانتخابات عن انعقاد المؤتمر الدستوري ولهذا فان الحركة لن تشارك في الحكم في ظل برلمان ناقص الشرعية "كان قرنق يقصد غياب الجنوبيين في اطار التمثيل الحقيقي في المؤسسة التشريعية للسودان .(٣٣)

وأشار قرنق بان الحركة رغم ذلك ستتعاون مع النظام من اجل تنفيذ اعلان كوكادم دون اعتراف بشرعيته الكاملة ، لان الشرعية منقوصة نتيجة لعدم تمثيل الجنوب .اضف الى ذلك الأوضاع الاقتصادية في السودان وخاصة صندوق النقد الدولي والذي كان يرى ضرورة للتعامل مع سلطة مفوضة من الشعب .... بجانب الرؤى المختلفة عن الأحزاب السودانية التي يتم تمويلها من الخارج والتدخلات الخارجية في السودان ... فكان لزاما التعجيل بالعملية الانتخابية وبدات الانتخابات واعلن كوكادم ادراج الرياح .(٣٤)

ورأت بعض القوى السياسية ان اعلان كوكادم تم بدون مشاركة سياسية من كل الأطراف الفعالة في السودان وكان على راسهم الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية ، ويستوجب التصدي له . بينما يرى الصادق المهدي ان انقلاب ١٩٨٩ هو المتسبب في عدم عقد المؤتمر الدستوري وهو الذي أطاح بالسلام .(٣٥)

لكن هل يمكن القول ان حكومة الصادق بعد ان تولت السلطة سعت الى ترتيب الأوضاع على المسرح السياسي بما يرضي طموح الجنوبيين المشاركين في الانتفاضة ، وماان لاحت بوادر التسوية بتوقيع المهدي في اذار ١٩٨٩ على خطة تشرين الثاني ١٩٨٨ (والتي كان الحزب الاتحادي الدسمقراطي قد توصل اليها مع الحركة الشعبية والتي تقتضي بوقف اطلاق النار ، وتجميد العمل بالشريعة الاسلامية ، والدعوة الى مؤتمر دستوري تحضره كافة السودانية الشمالية والجنوبية) حتى وقع انقلاب عسكري في ٣٠ حزيران ١٩٨٩ بدعم من الجبهة القومية الاسلامية تزعمه عمر حسن البشير الذي اصبح رئيسا للدولة ، واعلن الغاء الاحزاب السياسية وفرض حالة طوارئ ، واكد ان احدى اولوياته هي انهاء الحرب في الجنوب وراح يرفع الراية الاسلامية (الجهادية) في المواجهة .(٣٦)

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال سياق هذا البحث النتائج التالية :

١- الحزبية الطائفية المقيتة كانت هي احدى الأسباب المتأصلة في السياسية السودانية وبالتالي الى عدم

الوصول الى نتائج جيدة في تحقيق السلام بين الشمال والجنوب وانهاء الحرب المدمرة بين الطرفين .ان عدم الاعتراف بين الشمال والجنوب بحقائق الأديان بين الطرفين وضبط المعتقدات الدينية بين الأطراف المتنازعة من المعوقات الرئيسية لتحقيق الامن والسلام.

٢- ان مطالبة الطرف الجنوبي من الشمالي بإسقاط بعض الثوابت الأساسية في الحياة السياسية وبالتالي عدم استجابة الشمال الى تلك المطالب أدت الى عدم اكتمال الإعلان وتحقيق السلام الكامل .

٣- ان ثبات القوى السياسية في الشمال على سياسة الدين والدولة والارتباط بينهما وهي الوسيلة الوحيدة لحل النزاع كان يقابلها الرفض من قبل الجنوب وبالتالي عدم تحقيق السلام .

٤- فشل الاتفاق بسبب الرغبة الملحة من الصادق المهدي والقول السياسة الشمالية للوصول الى حل نهائي دون تمهيد الطريقة واخذ وجهة النظر الجنوبية كذلك .سيطرة القوى السياسية الإسلامية على الإسلامية وتصدر الشخصيات الإسلامية أمثال الصادق والترابي

أدت الى عدم الوصول الى المؤتمر الدستوري لايجاد الحل السلمي للمشكلة السودانية

الهوامش

١-احمد أبو سعدة , جنوب السودان وافاق المستقبل , مكتبة مدبولي ,القاهرة , ٢٠٠٩ , ص٦٥

٢-المصدر نفسه

٣- رشا محمد امين , الحركة الشيعية في جنوب السودان , دار الكتب الوثائق القومية , الخرطوم ,٢٠١٤ , ص٧٠

٤-رشا محمد امين , المصدر السابق , ص٧١

٥-ذاكر محي الدين عبد الله , دراسات في تاريخ السودان المعاصر , دار ابن الاثير للطباعة والنشر , العراق , الموصل , ٢٠١٣ , ص٥١

٦- هاني رسلان , كراسات استراتيجية , حق تقرير المصير لجنوب السودان جدلية المسار والتداعيات , القاهرة , محلة الاهرام , العدد ١٣٨ , ٢٠٠٤ , ص١٨ .

٧-ابيل الير , جنوب السودان الاتحادي في نقض المواثيق والعهود ,ج١, شركة ميدلاين المحدودة للنشر , لندن ,١٩٩٢, ص٦٨ .

٨- اروب مادوت اروب , السودان (الطريق الشاق للسلام القصة الكاملة لتاسيس وتطور الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣-٢٠٠٥ , ترجمة :محمد علي جادين , محمد عثمان مكي , الخرطوم , دار مدادات للطباعة والنشر , ٢٠٠٩ , ص١٦١ .

٩- عبدة مختار موسى , مسالة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان , مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان , بيروت , ٢٠٠٩ , ص٤٥ .١

١٠-الفاتح كامل , مؤامرة تقسيم السودان , الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان , بيروت , ٢٠١١ , ص٧٠

١١-عبدة مختار موسى , المصدر السابق , ص٤٨

١٢-ابيل الير , المصدر السابق , ص٦٩

١٣ -مجموعة مؤلفين , انفصال السودان المخاطر والفرص , الدوحة , قطر , ط١ , ٢٠١٢ ,ص١٨٠

١٤-اروب مادوت اروب , المصدر السابق , ص١٦١

١٥-الفاتح كامل , المصدر السابق , ص٧٢

١٦-رشا محمد امين , المصدر السابق , ص٧٣

١٧ -منصور خالد , النخبة السودانية وادمان الفشل , دار الأمين للنشر , القاهرة , ج٢ , ١٩٩٣ , ص٥٤

١٨-عبد التواب مصطفى , فضه الديمقراطية في السودان , ابان ثورة مارس ١٩٨٥ , مكتبة اخبار اليوم , القاهرة,١٩٩٦ ,ص٦٠ .

١٩- محجوب محمد صالح , احتواء على مشكلة جنوب السودان من مؤتمر جوبا الى اتفاقية نيفاشا , مركز محمد عمر البشير للدراسات السودانية , الخرطوم , ٢٠٠٦ ,ص .

٢٠-رباح الصادق , الدراسة في سيرة وسيرة الامام الصادق المهدي ,ج٣, مكتبة جزيرة الورد , القاهرة ,٢٠١٥ ,ص٨٤

٢١-المصدر نفسه , ص٨٥

٢٢-الفاضل عباس محمد علي , السودان يكون ام لا يكون , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة , ٢٠١٢ , ص٨٨

٢٣-المصدر نفسه

٢٤- ديدار قوزي روسانو , السودان الى اين , الشركة العالمية للنشر والتوزيع , السودان , ٢٠٠٧ , ص٢٣٤

٢٥-المصدر نفسه

٢٦- امين حامد زين العابدين , اتفاقية السلام الشامل وخلفية الطرح الفكري , مطبعة جامعة الخرطوم , الخرطوم , ٢٠٠٧ ,ص١٢٩

٢٧-محجوب محمد صالح , المصدر السابق ,ص٤٤

٢٩-محمود عابدين صالح , الطرح على السلطة في السودان , دار الأمين للطباعة والنشر , القاهرة , ٢٠٠٠ ,ص١٥٢

٣٠-المصدر نفسه ,ص١٥٢

٣١- جون قاي يوه , مخاطر بناء الامة , ترجمة: محمد علي جادين رفيقي للطباعة والنشر , جمهورية جنوب السودان , ٢٠١٦ , ص٥٧

٣٢- المصدر نفسه ,٥٨

المصادر:

١-اروب مادوت اروب- السودان (الطريق الشاق للسلام القصة كاملة لتأسيس وتطور الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣-٢٠٠٥

ترجمة: محمد علي جادين ,محمد عثمان مكي , الخرطوم , دار مدارات للطباعة والنشر ٢٠٠٩ , السودان

٢-احمد أبو سعدة , جنوب السودان وإقامة المستقبل , مكتبة دبولي , القاهرة ,٢٠١١.

٣-رشا محمد امين , الحركة الشعبية في جنوب السودان , القاهرة دار الكتب والوثائق القومية -٢٠١٤

٤-ابيل الير , جنوب السودان التحادي في نقض المواثيق والعهود , ص١, شركة ميدلاين المحدودة للنشر , لندن ,١٩٩٢.

٥-ذاكر محي الدين عبد الله , دراسات في تاريخ السودان المعاصر , دار ابن الاثير للطباعه والنشر , العراق , الموصل , ٢٠١٣.

٦- عيدة مختار موسى , مسألة الجنوب ومهدرات الوحدة في السودان , مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان , بيروت ,٢٠٠٩.

٧-هاني رسلان , كراسات استراتيجية , عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازن صرح , القاهرة , مجلة الاهرام , العدد١٤٨.

٨- هاني رسلان , كراسات استراتيجية , حق تقرير المصير لجنوب السودان جدلية المسار والتداعيات , القاهرة , مجلة الاهرام , العدد ١٣٨-٢٠٠٤ .

٩-الفاتح كامل , مؤامرة تقسيم السودان , الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان , بيروت ,ط١ , ٢٠١١

١٠-مجموعة مؤلفين , انفصال جنوب السودان المخاطر والقرص , الدوحة , قطر , ط١, ٢٠١٢.

١١-محجوب محمد صالح , اضواء على مشكلة جنوب السودان من مؤتمر جوبا الى اتفاقية نيفاشا , مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية , الخرطوم , السودان ٢٠٠٦.

١٢-عبد التواب مصطفى , قصته الديمقراطية في السودان , ابان ثورة مارس ١٩٨٥ , مكتبة اخبار اليوم , القاهرة , ١٩٩٦ .

١٣-منصور خالد , النخبة السودانية وادمان الفشل , الجزء الثاني , القاهرة , دار الأمين للنشر , ١٩٩٣.

١٤- رباح الصادق , أوراق في سيرة وسيرة الامام الصادق المهدي ,ج٣ , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة ,٢٠١٦

١٥- الفاضل عباس محمد علي , السودان يكون ام لايكون , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة , ٢٠١٢

١٦-ديدار فوزي رومانسو , السودان الى اين , ترجمة : الاف جريش , الشركة العالمية للطباعة والنشر , السودان , ٢٠٠٧

١٧-جون قاي يوه , مخاطر بناء الامة , ترجمة : محمد علي جادين , رفيقي للطباعة والنشر , جمهورية جنوب السودان ,٢٠١٦

١٨-محمود عابدين صالح , الصراع على السلطة في السودان , دار الأمين للطباعة , القاهرة ,٢٠٠٠

١٩-امين حامد زين العابدين , اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري مطبعة جامعة الخرطوم , الخرطوم,٢٠٠٧